

الأنظمة الذكية في التقاضي الجزائي:

مسألة التوازن بين السرعة وبين إشكالات التطبيق القضائي

Smart Systems in Criminal Litigation: The Issue of Balancing Speed and the Problems of Judicial Application

مبارك عبد القادر

عقبة بوعمره *

جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)

جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)

Abdelkader.mebrek@ummto.dz

Okba.bouamra@ummto.dz

تاريخ إرسال المقال: 2024-07-15 تاريخ قبول المقال: 2024-12-09 تاريخ نشر المقال: 2025-01-15

الملخص: في إطار عصنة قطاع العدالة ومحاولة الانتقال من النمط الورقي إلى نمط رقمي قائم على تبسيط إجراءات التقاضي والسرعة في اتخاذها، ظهرت أنظمة الذكاء الاصطناعي كألية يمكن استخدامها في تسريع هذه الأخيرة عبر مختلف مراحل الدعوى العمومية، وكخطوة لترقية الجهاز القضائي، وفرصة لتمكين المتقاضين من الوصول الحر والاتصال بمجريات القضايا في وقت وجيز، وعليه يمكن اعتبار توظيف الأنظمة الذكية كألية لتحقيق السرعة في اتخاذ الأحكام والقرارات القضائية وتسيير الدعوى العمومية ببساطة، وهذا بين إشكالات التطبيق التي تفرض حتمية احترام الضمانات الممنوحة للمتقاضين.

الكلمات المفتاحية: العدالة، السرعة في التقاضي، الأنظمة الذكية، ضمانات المتقاضين.

Abstract: In the effort to modernize the justice sector and shift from paper-based to digital systems, artificial intelligence has emerged as a tool to accelerate litigation procedures in public lawsuits. This transition aims to simplify processes and expedite decision-making, allowing litigants to access and engage with case proceedings more freely and promptly. While intelligent systems can enhance the speed of issuing judgments and managing cases, they also present challenges that require careful consideration of the guarantees afforded to litigants.

Key words: Justice, Speed in Litigation, Intelligent Systems, Litigants' Guarantees

المقدمة:

أصبحت قطاعات الدولة حاليا تحت سيطرة التطور العلمي والتكنولوجي الذي فرض نفسه عليها ومن أبعاد مختلفة مترامية الأطراف، ولعل مرفق القضاء باعتباره المأمن الأساسي لضمان الحقوق والحريات الأساسية للأفراد تأثر هو الآخر بمستجدات تقنيات التكنولوجيا الحديثة، بما لها من إيجابيات في تحقيق السرعة وتفعيل أحكام قانون الإجراءات الجزائية بالشكل الذي يضمن مواكبة التحول الرقمي ومسألة احترام الضمانات الممنوحة للمتقاضين وفق الإطار القانوني الساري المفعول، هذا في ظل ما يتمخض عن الأنظمة الذكية من إشكالات وتحديات عند التطبيق في مرفق القضاء، لذا عند الحديث عن مسألة السرعة في نظام التقاضي على المستوى الجزائي، يتطلب الأمر ضرورة احترام مجموعة من الضمانات القانونية والقضائية الممنوحة للمتقاضين وبين محاولة تحقيق محاكمة موجزة وسريعة.

يعتبر استخدام الأنظمة الذكية في نطاق التقاضي على مستوى الشق الجزائي أمرا بالغا الأهمية، يتجسد من خلال تبسيط الإجراءات وتسريعها قدر المستطاع، بغية رفع كفاءة العدالة وتدعيم مبدأ السرعة في نظر القضاة، مما يساعد بدوره في تقليل الوقت والنقات والتكاليف المرتبطة بالتقاضي في نمطه التقليدي، إلى جانب إمكانية الوصول بأكبر قدر للخدمات القضائية الرقمية، لذا فإن دراسة هذا الموضوع يعمل على إيجاد التوازن بين السرعة في التقاضي والحفاظ على الضمانات الممنوحة للمتقاضين.

يطرح هذا الموضوع مجموعة من التساؤلات والإشكالات ذات البعد القانوني والأخلاقي، والتي يمكن إجمالها في إشكالية إلى أي مدى يمكن الاعتماد على الأنظمة الذكية في تحقيق التوازن بين تسريع إجراءات التقاضي وبين ضرورة احترام الضمانات القانونية الممنوحة للمتقاضين، وكيف يمكن تجاوز إشكالات التطبيق في إطار تفعيل حق السرعة في ظل توجهات العصر الرقمي؟

الإجابة عن هذه الإشكالية تتطلب ضرورة تكامل منهجي، بدءا من المنهج الوصفي من خلال تحديد المصطلحات المرتبطة بالدراسة مثل السرعة في التقاضي والأنظمة الذكية، إلى جانب المنهج التحليلي الذي يتجسد من خلال تحليل الأحكام القانونية ذات الصلة المرتبطة بقوانين الإجراءات الجزائية ومدى مواكبتها التطور التكنولوجي، وكذا تفسير وتحليل بعض الدراسات والأبحاث السابقة حول استخدام الأنظمة الذكية في المجال القضائي، وهذا بدوره يستلزم استخدام المنهج المقارن من خلال بعض المقارنة الضمنية بخصوص بعض الممارسات والتجارب الدولية في استخدام الأنظمة الذكية في التقاضي الجزائي مع المشرع الجزائري عن طريق المقارنة بين متطلبات السرعة في إجراءات التقاضي وضمانات حقوق المتقاضين، وفي الأخير يمكنني استخدام المنهج الاستدلالي في استنتاج أهم التحديات والمخاوف المتعلقة باستخدام الأنظمة الذكية في التقاضي الجزائي وأثرها على ضمانات المحاكمة العادلة المنصفة، وكذا تحديد نتائج الدراسة وأهم الاقتراحات لتحقيق التوازن بين متطلبات السرعة وضمانات حقوق المتقاضين في ظل استخدام الأنظمة الذكية.

توضيح توظيف هذه المناهج سيكون عن طريق اللجوء إلى الخطة التي تحتوي على محورين، أولهما يتضمن الحديث عن الجانب المشرق لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحقيق خاصية السرعة في إجراءات التقاضي بما له من إسهامات وخطط في هذا الإطار، لاسيما في إطار الكشف عن الجريمة، وخطوة رقمنة الإجراءات القضائية وظهور فكرة الرد الآلي، في حين المحور الثاني يعالج إشكالات التطبيق الإجرائي بين العصرية وهدر الضمانات الممنوحة للمتقاضين جراء توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في هذا الشأن.

أولاً: الجانب المشرق لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحقيق خاصية السرعة في إجراءات التقاضي

إن التطور التكنولوجي الهائل قد منح مرفق العدالة فرصة ثمينة في رفع كفاءتها والسمو بمبادئ قانون الإجراءات الجزائية، بحيث أحدث استخدام التقنيات التكنولوجية المتطورة في الجانب الإجرائي للقانون الجنائي ثورة في إطار تسيير الدعوى العمومية، بما في ذلك التحليل الدقيق للبيانات الضخمة والإيجاز في الوصول إلى مختلف المعلومات الرقمية القضائية، وبالتالي رقمنة إجراءات التقاضي وظهور فكرة الرد الآلي السريع القائم على خوارزميات ذكية تستجيب بسرعة للطلب، وهذا ما ستم دراسته خلال هذا المحور بالتطرق إلى إسهامات الأنظمة الذكية في إدارة الدعوى العمومية في عنصر أول، ثم رقمنة الإجراءات القضائية وظهور فكرة الرد الآلي في عنصر ثاني.

1_ إسهامات الأنظمة الذكية في إدارة الدعوى العمومية

إن من أهم مميزات توظيف الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة _ لاسيما ما تعلق بالشق الجزائي _ هو تأكيد حق السرعة في قانون الإجراءات الجزائية¹، والفصل في الدعوى العمومية في آجالها المعقولة، أو إن أمكن القول الفصل في موضوعها قبل حلول الآجال، وهذا ما ستم دراسته في هذا المحور من خلال التطرق إلى تحليل البيانات الضخمة ودورها في تسريع إجراءات الدعوى العمومية.

¹ هذا ما تأكد من خلال في المادة الأولى من قانون رقم 07-17 مؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 27 مارس سنة 2017، يعدل ويتمم الأمر 66_155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج، ر، ع، 20، ص 05، الصادرة في 29 مارس 2017، أين جعل هذا القانون الإجرائي يركز في وجوده على مبادئ الشرعية والمحكمة العادلة واحترام كرامة وحقوق الإنسان، مع الأخذ بعين الاعتبار على أن تتم الدعوى العمومية من حيث إجراءاتها ضمن إطار زمني معقول حسب نوع وطبيعة الأفعال الإجرامية المنسوبة للمتهم دون أي تأخر غير مبرر

1_1: في إطار الكشف عن الجريمة

الكشف عن الجريمة هو أولى مراحل الدعوى العمومية، وهو من اختصاص ضباط الشرطة القضائية لذا فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في هذه المرحلة يساهم في تفعيل خاصية السرعة من خلال مايلي:

أ_ التنبؤ بحدوث الجريمة

نعني بمصطلح التنبؤ بالجريمة توقع حدوثها بصورة مسبقة، قصد مواجهتها وصددها، والمشرع الجزائري في إطار عصرنه قطاع العدالة لم ينص بصورة صريحة على ماهي الوسائل أو الأنظمة الذكية الواجب استخدامها في محاولة توقع حدوث الجريمة من عدمها²، وهذا ما يعني أن التنبؤ بالجريمة هو تنبؤ قضائي يهدف إلى توقع نتيجة من خلال تحليل البيانات الضخمة على أساس القرارات المقدمة مسبقا، وهذا العمل تقوم به الخوارزمية في وقت وجيز، بالأخص من حيث معالجة اللغة الطبيعية.

في 24 أكتوبر 2016، طور باحثون ونشروا خوارزمية لها القدرة على تخمين قرارات المحكمة من خلال الحقائق وحجج وأسناد الأطراف والقانون الذي له علاقة بالتطبيق³، إذ يمكن القول أن التنبؤ بالجريمة _ بصفة عامة _ هو الوقوف على سلوك مستقبلي ينطوي على قدر من الخطورة الإجرامية لدى بعض الأفراد وأن يتم بحذر ودقة شديدين _ ذلك لأن الشك يفسر لمصلحة المتهم _ و يكون من خلال أحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتتم عملية التنبؤ بكفاءة ودقة أعلى وفي وقت وجيز و بأقل تكلفة⁴

بمعنى أن التنبؤ بالجريمة هو يعني القدرة على إمكانية توقع حدوثها في المستقبل من خلال الوقوف على مجموعة من البيانات المتواجدة أمام ضابط الشرطة القضائية أو القاضي أو الشخص المؤهل والمختص قانونا، والقائم بمهمة معينة في إطار تسريع إجراءات الدعوى العمومية، بفضل الاستناد على برامج التعلم الآلي واستغلال التكنولوجيا الحديثة في تحليل البيانات الضخمة وإعطاء النتائج ليتم في المقابل توقع نسبة حدوث الجريمة في زمن معين ومكان معين من عدمها⁵

² هو نفس الاتجاه الذي ذهب إليه المشرع المصري بحكم التقارب التشريعي بينه وبين المشرع الجزائري، واعتبار أن توظيف الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة فكرة حديثة التطبيق ومازالت قيد الخدمة والتجربة لمزيد من التفاصيل بشأن المشرع المصري، راجع سليمان عبد المنعم، أصول علم الإجماع والجزاء، دار المطبوعات الجامعية، مصر، طبعة 2015، ص 440

³ بتشيم بوجمعه، الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الحديثة، على ضوء أحدث أحكام التشريع والقضاء المقارن إلى غاية سنة 2022، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، في سنة 2023، ص 65

⁴ Mahmoud Salama Abdelmoneim Elsherif, The Legal Nature and Legality of Crime Prediction by Artificial Intelligence , Arab Journal of Forensic Science and Forensic Medicine , volume 3 , issues 2, 2021, p 343

⁵ هذا ما يعكسه الواقع من خلال عدة دراسات ، بحيث في فيلم النجم الأمريكي توم كروز " Minority Report " لجأ مجموعة من العلماء إلى أشخاص يتمتعون بقدرة فكرية وذهنية خارقة غير طبيعية مثل باقي البشر، وقاموا بعمل

أضحت اليوم الفكرة الخيالية واقعاً لا مفر منه، إذ تمكن برنامج للذكاء الاصطناعي من التنبؤ بموقع ومعدل الجريمة عبر مدينة شيكاغو في فترة زمنية على وجه الدقة تصل إلى 90 في المائة⁶، وبحسب الدراسة التي نشرها فريق بحثي برئاسة علماء من مركز علوم التعقد في دورية "ساينتفك ريبورتس"، إذ قام الفريق بدراسة بيانات 1.2 مليون جريمة وقعت على مدى ست سنوات في دولة صغيرة بأوروبا الوسطى _ وهي بيانات ضخمة _ وصنفوا جميع الجرائم إلى 21 فئة، بما في ذلك جرائم الفساد والإرهاب والسرقة وما غير ذلك⁷

في المقابل أثبت التنبؤ بالجريمة باستخدام التعلم الآلي نتائج فعالة باستخدام أنواع مختلفة من النماذج والرسوم التخطيطية خاصة في تحليل البيانات، هذا بفضل مجموعة من الشبكات العصبية ونموذج الانحدار اللوجستي الذي يمكن استخدامها للتنبؤ باحتمالية حدوث نوع معين الجريمة بناءً على عوامل محددة مثل الوقت، والموقع، والتركيب السكانية للمنطقة وغيرها من العوامل⁸.

اذ يمكن استخدام والاعتماد على هذه النماذج لتحليل مجموعة واسعة من الميزات وإجراء تنبؤات حول أنماط الجريمة، بالإضافة إلى هذه التقنيات يمكن لنماذج التعلم الآلي التقليدية كذلك المساعدة في تحديد نسبة التنبؤ، من خلال النسبة المئوية التي يمكن استخدامها أيضاً للكشف عن الحالات الشاذة والتحليل الخارجي للوضع والمحيط الموضح في بيانات الجريمة عن طريق تحديد الأنماط غير العادية⁹

الجدير بالذكر، أن أهم وسيلة يتم الاستناد عليها في مجال التنبؤ بالجريمة في العصر الرقمي أمام الضبطية القضائية لإزاحة إشكال تحديد مدى محاولة ارتكاب الجريمة من عدمها، أو إن كانت عمدية أو غير عمدية، هو ظهور ما يعرف بالشرطي الروبوت، فبدلاً من الاعتماد على الدوريات

ارتباط ودمج بين أدمغتهم وبين العديد من الأجهزة التي تزودهم بفضل التطور التكنولوجي بصور ومعلومات حول مشته بهم وسلسلة من الوقائع والمواقف والأحداث المختلفة ليتمكنوا بفضلها من إمكانية توقع جرائم القتل قبل وقوعها، وهذا الفيلم قديم له ما يقرب حوالي 20 سنة على إنتاجه

⁶ عماد حسن، علماء يتكلمون ذكاء اصطناعياً يتنبأ بالجريمة قبل حدوثها، مقال منشور على الرابط الإلكتروني

<https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3/t-67379920>

في 4/7/2022، وتم التصفح تاريخ 12 فيفري 2024، على الساعة 14:43

⁷ مواقع إلكترونية الجزيرة، علم التنبؤ الشرطي "... كيف يمكن للعلماء توقع الجرائم قبل وقوعها، مقال منشور على الرابط الإلكتروني <https://www.aljazeera.net/> في 2023/11/16، وآخر تحديث له في 2023/11/18، وتم التصفح في تاريخ 12 فيفري 2023، على الساعة 15:28

⁸ VARUN MANDALAPU , LAVANYA ELLURI, AND NIRMALYA ROY , Crime Prediction

Using Machine Learning and Deep Learning : A Systematic Review and Future Directions , IEEE access, June 2023 , p 60159

⁹ Ibid, p 60159

الشرطية يتم الاستناد على هذا الربوت، باعتباره أحد التصميمات التي تم تنفيذها الخيال العلمي في شكل ما يعرف "بالروبوت الشرطي المستقبلي"، والذي يمكن أن يكون بديلا في المستقبل عن ضباط الشرطة في مهامهم، فمثل هذا الجهاز الذكي يمكن أن يحدث طفرة نوعية في طبيعة العمل القضائي والجهاز الأمني عامة، بحيث يجمع بين دور مركبة الشرطة وضباط الشرطة في آن واحد، من خلال الدمج بين مفاهيم الروبوتات المتقدمة وبين المعارف الناتجة عن تطور التكنولوجيا الحديثة للذكاء الاصطناعي في نطاق العدالة¹⁰

بمعنى هذا التوجه الرقمي خلال مرحلة الاستدلال يحقق السرعة في القيام بجمع الأدلة واتخاذ الإجراءات اللازمة في وقت وجيز، فالتنبؤ بالذكاء الاصطناعي يحتاج معرفة كافية تعتمد على تقنيات دقيقة وموثوقة تتواءم مع الواقع الحقيقي في القيام بالعمل القضائي، إذ يجب أن تكون ذات قدرة عالية في التحسس على احتمال وقوع الجريمة بقدر كبير حتى يتم الإعداد للتصدي لها، أو تسهيلات لاستكمال ضبط المحاضر بدقة وفي المدة الزمنية اللازمة التي تناسب ومبدأ الأجل المعقولة.

ب_ تحليل البيانات الضخمة لخدمة الزمن أمام الأجهزة المعنية بالتحقيق الجنائي
لقد ظهر نظام قاضي التحقيق لأول مرة في فرنسا في القرن السابع عشر بصور الأمر الملكي لسنة 1610، إذ اسندت مهمة التحقيق لما يسمى بالملازم الجنائي "lieutenant criminel"، ليتطور الأمر نحو تكريس وجود قاضي التحقيق إثر صدور قانون التحقيق الجنائي بموجب القانون الصادر في 1957-12-23، ليأخذ بعدها تغيرات وتعديلات أخرى في الدول التي أخذت به¹¹، وفي المقابل تعتبر مرحلة التحقيق القضائي من أهم مراحل الدعوى العمومية، ذلك لأنها تستنزف الوقت الأكبر من عمر هذه الأخيرة، خاصة في حالة تواجد أدلة رقمية وبيانات ضخمة يصعب على العقل البشري تحليلها بسرعة وبدقة دون المساء بالضمانات الممنوحة للمتقاضين، على عكس استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل مجموعة الملفات التي تحتوي على بيانات ضخمة الذي يمتاز بالسرعة والدقة العالية.

من خلال استخدام تقنيات ذكية لمعالجة وفحص كميات هائلة من المعلومات والبيانات للكشف عن الاتجاهات والعلاقات التي تساعد على فهم الأنشطة والوظائف، وكذا إمكانية اللجوء إلى إجراء عمليات تنبؤية، أو حتى في المساعدة على اتخاذ قرارات مهمة استنادا على النتائج المتحصل عليها

¹⁰ فايق عوضين، استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي بين المشروعية وعدم المشروعية، الجزء الأول، ماهية الذكاء الاصطناعي ومجالات استخداماته الأمنية، المجلة الجنائية القومية، المجلد 65، العدد الأول، في مارس 2022، ص 21

¹¹ أحسن بوسقيبة، التحقيق القضائي، الطبعة الثالثة عشر منقحة ومتممة في ضوء الجديد في القانون والاجتهاد القضائي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، في 2021، ص 10 وما بعدها

لاكتشاف النماذج ومختلف الارتباطات غير المعروفة، وأي معلومة وكل قيمة لم يكن بالإمكان تحليلها بالاعتماد على الأدوات التقليدية أو العقل البشري لوحده¹²،

بمعنى تعمل الأنظمة الذكية على تفكيك الرموز ومختلف التعابير الغير مفهومة التي لا يمكن استوعابها من طرف قاضي التحقيق على وجه الخصوص، والتي إذا تم الاستناد في تحليلها على الأدوات التقليدية لا زادت أشواطاً إضافية في مجال التحقيقات الجنائية، غير أنه بفضل الذكاء الاصطناعي أصبح من السهل القيام بهذه المهمة وفي وقت وجيز جداً، مما يقلص الأجل ويعطي فرصة أكثر لضمان محاكمة سريعة وموجزة، وبالتالي السماح بإتاحة الفرصة لنظر عدد معتبر وإضافي من الدعاوى العمومية المطروحة أمام مكاتب القضاء والتي هي قيد الانتظار، وهذا يرفع كفاءة العدالة.

تعرف هذه العملية بإدارة البيانات التي هي عملية تتطلب جمع البيانات والتحقق منها، وتخزينها، وتأمينها، ومعالجتها، وكذا وتعديلها للتأكد من سهولة الوصول إليها عند الحاجة إليها وعليه ضمان سرعة انتشارها للمتقاضين المعنيين وباقي أطراف الدعوى العمومية¹³، وبهذا فإن الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على تحقيق المساعدة في القضايا الجنائية والسماح للعاملين في قطاع العدالة من القيام بمهامهم بسرعة وفي مدد زمنية قصيرة، بتكليفهم من التعرف على أنماط مختلفة كاعتماد أحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي للتعرف على الوجه، والتي تمكن من العثور على الشخص المقصود وفي كل مكان، وهذا بالمساعدة من تحليل الأنظمة الذكية في تحديد هوية الفرد ومكان تواجده¹⁴ من أهم ملامح استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التحقيق الجنائي اعتماداً على تحليل البيانات الضخمة، نجد تحديد مسار توجيه الطلقات النارية في القضايا المعقدة المرتبطة بالقتل التي تم فيها استخدام أسلحة نارية، في هذا الإطار يتم استخدام الأشعة المقطعية في الطب الشرعي من أجل تحديد مواقع وأماكن الطلقات النارية المخترقة للجثة، ثم بناء قاعدة بيانات لأعداد كبيرة من صور الأشعة المقطعية، إذ تساعد الخوارزميات الذكية من رسم خرائط لمسارات الطلقات النارية _ طريق ومسار الطلقة النارية داخل جثة الضحية _ ومواقع العثور عليها، وكذا تحديد نوع وطبيعة العيار المستخدم وعلى أي مسافة ومدى تم التصويب على الضحية¹⁵

¹² نصيرة بوعباية، شهرزاد الوافي، تحليل البيانات الضخمة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مهنة التدقيق دراسة حالة شركة، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 3، في سبتمبر 2021، ص 354

¹³ يارة ماهر مُجد قناوى، آليات تطبيق نظم الذكاء الاصطناعي في بيئة البيانات الضخمة، دراسة وصفية تحليلية، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، الجزء الثاني، المجلد 4، العدد 11، في يوليو 2022، ص 69

¹⁴ CHRISTOPHER RIGANO , USING ARTIFICIAL INTELLIGENCE TO ADDRESS CRIMINAL JUSTICE NEEDS , National Institute of Justice ,NIJ Journal / Issue No. 280 January 2019 , p 02

¹⁵ علي ابن إبراهيم العلوي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية، مقال منشور على الرابط الإلكتروني <https://www.saudicisi.com/> المجموعة العلمية لعلوم الأدلة الجنائية، في تاريخ 27 مايو 2022، و تم التصفح في

13 فيفري 2024 على الساعة 07:13

هذا فعلا سيسهل من القيام بمختلف مجربات التحقيق التي قد يصعب الوصول إلى حقيقتها بسبب غموض الوقائع وتشابك الأحداث، فإن استخدام الخوارزميات الذكية سيقصص من المدة الزمنية بالقيام بعملية التحليل بسهولة، إلى جانب الوضوح في النتائج ودقة جودة الصور المقدمة التي تمكن وبنسبة كبيرة من التعرف على الجاني وتحديد قصده الجنائي من عدمه.

2_ رقمنة الإجراءات القضائية و ظهور فكرة الرد الآلي

إن الاعتماد على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إطار تسريع إجراءات الدعوى العمومية يفترض وجود منصات رقمية تعمل بالخوارزميات الذكية، التي من خلالها يمكن تدعيم مرحلتي جمع الاستدلالات والتحقيق الجنائي بإمكانية الوصول إلى محاكمة سريعة وعادلة منتهية بحكم نهائي يرضي طرفي الخصومة الجزائية، وعلى سبيل ضمان حق السرعة في الإجراءات الجزائية تم توفير البيئة الملائمة لممارسة حق التقاضي بين مقتضيات تفعيل هذا الحق وضرورة احترام الضمانات الممنوحة للمتقاضيين، بحيث قصد تسهيل معرفة القواعد القانونية وتمكين المواطن من الاطلاع على مستجداتها، وتيسير وتبسيط واختصار اللجوء إلى مرفق القضاء، و حتى مسألة التعريف بالقوانين لدى المهتمين بها، من داخل الوطن أو من خارجه والأجانب.

ففي الجزائر مثلا تم منذ شهر نوفمبر سنة 2003 تزويد قطاع العدالة بمهون للدخول إلى عالم الانترنت يتميز بنوعية رفيعة، لتحقيق الأهداف الخاصة بالإدارة المركزية لوزارة العدل ومختلف الجهات القضائية والمؤسسات التابعة لقطاع العدالة عن طريق وضع موقع إلكتروني خاص بوزارة العدل والمتمثل في www.mjustice.dz، الذي يأخذ وصف فضاء إعلامي قانوني متخصص موجه لإعلام المواطنين بكل نشاطات وزارة العدل، وكذا تنظيم القطاع ومهامه والخدمات التي يقدمها للمتقاضيين عن بعد¹⁶

إلى جانب هذا تم إنشاء ما يعرف ب: "بوابة القانون" موجهة بالدرجة الأولى إلى أهل الاختصاص أو للمحترفين من رجال القانون والقضاء، وضعت قصد التعريف بصفة واسعة عن القواعد القانونية ومهما كان مصدرها على الصعيدين الوطني والدولي¹⁷، بحيث في إطار الرقمنة تم الاعتماد على تقنية المحادثة المرئية عن بعد في إطار عصنة مرفق العدالة، وهذا أثناء مرحلتي التحقيق والمحاكمة¹⁸، والتي هي في المقابل تعبر عن انتهاج نظام التقاضي الإلكتروني والتحول نحو عدد أقل من الملفات الورقية باجتنب العمل بالإجراءات القضائية التقليدية التي تستغرق وتستنزف الوقت الأكبر من أمد السير في الدعوى العمومية.

¹⁶ مزيتي فاتح، مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضيين، مجلة جيبيلوغرافيا لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد 4 في ديسمبر 2019، ص 20

¹⁷ مزيتي فاتح، المرجع السابق، ص 20

¹⁸ هذا ما يخص على وجه التحديد المشرع الجزائري، لمزيد من التفاصيل راجع عواطف لوز، رقمنة الإجراءات الجزائية، تقنية المحادثة المرئية عن بعد نموذجا، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 9، العدد 2، سنة 2021

يقصد بالتقاضي الإلكتروني أنه عبارة عن سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضيين في ظل التحول الرقمي ورقمنة الإجراءات¹⁹

اذ تم تدعيم هذا من أجل ضمان محاكمة سريعة بمجموعة من الروابط الإلكترونية تعتمد على فكرة الرد الآلي ضمن منظومة وزارة العدل الجزائرية، ولعل أهمها contact@mjustice.dz كآلية رقمية للإجابة على أسئلة المتقاضيين وفي نفس الوقت تم تزويده بها يعرف "[cellule de traitement des doléances des citoyens](#)" وهذه الخلية تعمل على استقبال الشكاوى، إلى جانب الموقع infocasier@mjustice.dz للإجابة عن أسئلة المواطنين بخصوص خدمة طلب وتلقي صحيفة السوابق القضائية وغيرها من الروابط ذات الصلة، والملاحظ على هذه الخطوة في مجملها أنها تختصر الوقت والجهد في آن واحد، مما يعزز التوجه نحو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في نطاق إجراءات التقاضي على المستوى الجزائري.

ثانيا: إشكالات التطبيق بين العصرية وهدر الضمانات الممنوحة للمتقاضيين

الاعتماد على الذكاء الاصطناعي كبديل عن الموظف البشري في المجال القضائي، فعلا يحقق السرعة في الحصول على المعلومة، بالأخص من ناحية تحليل البيانات الضخمة، غير أنه في المقابل مع تزايد تنامي الثورة الرقمية قد تزايد التهديدات المحتملة نحو مبادئ قانون الإجراءات الجزائية، بما في ذلك انتهاك الخصوصية الرقمية وتجاوز أخلاقيات مهنة القضاء في ظل غياب تنظيم قانوني شامل ودقيق موضوعية وإجرائيا باستخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، وهذا ما سستم دراسته خلال هذا المحور، بالتطرق إلى أهم انعكاسات توظيف الخوارزميات الذكية في المجال القضائي والقانوني.

1_ انعكاسات توظيف الذكاء الاصطناعي على الإجراءات الجزائية

أهم الانعكاسات التي يمكن الحديث عليها في هذا الإطار ما تعلق بضمانات التقاضي، فبالرغم من تحقيق السرعة، إلا أنه قد يترتب الاعتماد المفرط على قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الضخمة وإمكانية التنبؤ بالمخاطر حصول وتكبد خسائر كبيرة، والتي تكون نتيجة

¹⁹ خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي، بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي،

الاسكندرية مصر، 2020، ص13

لبعض القراءات خاطئة المستمدة من الآلة الذكية²⁰، هذا بدوره يؤثر على أهم مبادئ المحاكمة العادلة، خاصة إذا تم العمل بنظام التقاضي الإلكتروني بتطبيق الخوارزميات الذكية، أو بالأحرى الاستناد على التقاضي الذكي الذي قد يخرق القواعد الإجرائية التي نصت عليها المادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان²¹، وعليه فإن استخدام الخوارزميات الذكية قد يؤثر عليها سلباً، وهذا قد يرجع لسبب طبيعة التقنيات المستعملة التي تعتبر مهددة لحقوق المستخدمين في العصر الحديث بشأن الخصوصية والسرية، من خلال اختراق سرية البيانات أو حدوث تحيز بفرض رقابة عشوائية على المستخدمين، كذلك من بين التهديدات التي تنال الإجراءات الجزائية بوجه عام تجاوز تحقيق الأمن الداخلي والخارجي وحدث الأخطاء في تحليل البيانات والتنبؤ بها²²، صف إليه ما تعلق بمسألة الحضور عن بعد، الذي هو عكس الحضور المعتاد أمام المحاكم، إذ يعتمد على سياسة نظام المعالجة الآلية للمعطيات دون أن يكون فعلياً، وهذا ما يؤثر على مبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي الجزائي²³، من جهة أخرى تقنية المحادثة المرئية عن بعد _ لاسيما إذا كانت تعتمد آخر مستجدات التكنولوجيا الحديثة _ قد غيرت من ملامح جلسة المحاكمة تغييراً يكاد أن يكون جذرياً، فلو تخيلنا

²⁰أيمن محمد سيد مصطفى الأسبوطي، أثر تقنية الذكاء الاصطناعي على القانون، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان: أثر التطور التكنولوجي على القانون، معهد جامعة فلسطين الأهلية للدراسات والأبحاث، فلسطين، دون ذكر سنة النشر، ص 374,375

²¹تنص المادة رقم 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، اتفاقية حماية حقوق الإنسان في نطاق مجلس أوروبا، روما في 4 نوفمبر 1950، على أنه: " لكل شخص عند الفصل في حقوقه المدنية والتزاماته، أو في اتهام جنائي موجه إليه 1_ الحق في مرافعة علنية عادلة خلال مدة معقولة أمام محكمة مستقلة غير منازعة مشكلة طبقاً للقانون. ويصدر الحكم علنياً. ويجوز منع الصحفيين والجمهور من حضور كل الجلسات أو بعضها حسب مقتضيات النظام العام أو الآداب أو الأمن القومي في مجتمع ديمقراطي. أو عندما يتطلب ذلك مصلحة الصغار أو حماية الحياة الخاصة للأطراف. وكذلك إذا رأت المحكمة في ذلك ضرورة قصوى في ظروف خاصة حيث تكون العلنية ضارة بالعدالة.

2- كل شخص يتهم في جريمة يعتبر بريئاً حتى تثبت إدانته طبقاً للقانون.

3- لكل شخص يتهم في جريمة الحقوق الآتية كحد أدنى:

أ- إخطاره فوراً وبلغه يفهمها وبالتفصيل بطبيعة الاتهام الموجه ضده وسببه.

ب- منحه الوقت الكافي والتسهيلات المناسبة لإعداد دفاعه.

ج- تقديم دفاعه بنفسه، أو بمساعدة محام يختاره هو، وإذا لم تكن لديه إمكانيات كافية لدفع تكاليف هذه المساعدة القانونية، يجب توفيرها له مجاناً كلما تطلبت العدالة ذلك.

د- توجيه الأسئلة إلى شهود الإثبات، وتمكينه من استدعاء شهود نفي وتوجيه الأسئلة إليهم في ظل ذات القواعد كشهود الإثبات.

هـ- مساعدته بترجم مجاني إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم اللغة المستعملة في المحكمة "

²²لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة، انظر امل فوزي احمد عوض، الذكاء الاصطناعي كأداة جديدة للعدالة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا/برلين، الطبعة الأولى 2023، ص 35_65.

²³ ليندة مبروك، ضمانات المحاكمة العادلة من خلال استخدام تقنية المحادثة المرئية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 1، أبريل 2022، ص 1645,1646

أن قاضيا من الزمن الماضي حضر جلسة محاكمة عبر تقنية المحادثة المرئية، فإنه لا محال سيكون أكثر ارتباكاً واضطراباً بسبب هذه الطريقة التي تتم من خلالها إجراءات المحاكمة في إطار المحكمة الرقمية الذكية، ليس فقط لأنها طريقة تعتمد على وسائل وأدوات تكنولوجية جديدة "كالكاميرات والشاشات وحواسيب وسماعات..."، بل لأن هذه التقنية تسير جنباً إلى جنب مع مفهوم جديد لحضور الأشخاص المشاركين في جلسة المحاكمة، ومفهوم جديد أيضاً لمبدأ الشفوية والمواجهة²⁴.

في نفس الوقت بشكل الاعتماد على الأنظمة الذكية انتهاكاً لأهم ضمانات المتهم النصوص عليها في صلب قانون الإجراءات الجزائية، بما في ذلك حق اللجوء إلى المحكمة وحضور المحاكمة ومدى حدوث التكافؤ بين وسائل الدفاع المقررة واستقلالية القضاء²⁵، صف إليه ظهور القاضي الروبوت الذي إذا تم الاعتماد عليه في تسير وإدارة الجلسة يجد نفسه مبرمج على إجراءات محددة مسبقاً، وأي تغيير في مجريات القضية قد يؤثر سلباً على أية ضمانات خاصة بالمتهم، لا سيما إذا فقدت الآلة الذكية السيطرة عن نفسها.

2_ عقبات الاستخدام الأمثل للخوارزميات الذكية في تسريع إجراءات الخصومة الجزائية لتفعيل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في خدمة مبدأ الأجل المعقولة يستلزم توافر بنية تحتية تكنولوجية رقمية ذكية، تمتاز بالدقة والقدرة على القيام بالأعمال القضائية الإجرائية لاختصار أمد التقاضي، لكن ليس بالضرورة يكون هذا الهدف محقق، وذلك لوجود العديد من المطبات والعقبات التي تعتبر حاجز في استعمال الذكاء الاصطناعي في إطار عصرنة قطاع العدالة، ولعل أهمها ما تعلق برهانات الخصوصية الرقمية وفكرة التنظيم القانوني.

أ_ ما تعلق بالخصوصية الرقمية

تماشياً مع التحول الرقمي والتكنولوجي واتساع نطاق استخدام الوسائل الحديثة، أصبح يمكن القول بالخصوصية الرقمية أو الخصوصية المعلوماتية، التي بدأت بوادرها في سنة 1967 على يد الفقيه Alen Wsten، الذي عبر عنها بخصوصية المعلومات، وعرفها على أنها حق الأفراد في تحديد متى وكيف وإلى أي مدى تصل للمعلومات عنه للآخرين²⁶، أو هي قدرة الأفراد على التحكم بدورة المعلومات المتعلقة بهم، بمعنى تمكين المستخدمين وحدهم من منع الآخرين أو السماح لهم

²⁴ حسن علي مجّد، تكنولوجيا الاتصال الحديثة، النشأة، التطور، الوظائف، التأثيرات، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 2006، ص 17

²⁵ فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء، دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، كلية القانون، جامعة قطر، في يناير 2023، ص 115، 120

²⁶ بالعسل بنت نبي ياسمين، مقدر نبيل، الحق في الخصوصية الرقمية، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 1، سنة 2021، ص 6

بالإطلاع على أو التصرف في المعلومات المتعلقة بحياتهم الخاصة²⁷، وعليه يمكن أن يساهم استعمال الذكاء الاصطناعي بشكل كبير وواسع النطاق في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والمنصوص عليها قانونا، ومع ذلك فإن الآثار المترتبة على استخدام هذا الأخير نحو الحق في الخصوصية الرقمية للفرد عامة والمتقاضين خاصة، لم يتم تناولها بشكل مناسب من قبل الدول وأفراد المجتمع المدني وحتى المنظمات الدولية²⁸.

من ناحية أخرى نجد أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نشرت تقريرا في مجال التكنولوجيا وحقوق الإنسان، يحلل كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي من ذلك التصنيف، وأتمتة عملية اتخاذ القرار وغيرها من تكنولوجيات التعلم الآلي الأخرى، وعلى حق الأشخاص في الخصوصية ومجموعة من الحقوق الأخرى التي ضمتها²⁹ وأن اتساع وتدخل الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الضخمة وتنظيمها ومعالجتها قد يؤدي إلى إحداث أخطاء تؤثر على المتقاضين، كالخطأ في الاسم أو تاريخ الميلاد، مما يتولد عليه بالضرورة الوقوع في الخطأ القضائي الذي يستلزم تصحيحه من أجل مواصلة باقي الإجراءات بشكل صحيح، ذلك لأن المتقاضي في البيئة الرقمية لا يعرف بشخصه، بل يتم التعرف عليه من خلال دعامة إلكترونية تحمل بيناته في صورة رقمية تؤكد وجوده الافتراضي من عدمه.

من جانب آخر، أن الاستعمال المتعاطف والمتكرر للتقنيات الذكية يؤدي إلى ضرورة نشوء ما يعرف بالتنوع والمراقبة³⁰، الأمر الذي أكد من وجود تخوف كبير جدا بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، كالتشهير الإلكتروني والتمييز والعنف والعنصرية والتهديد وانتهاك الخصوصية الرقمية وظهور

²⁷ مفيدة مباركية، الحق في الحماية الجنائية الحق في الخصوصية الرقمية في القانون الجزائري، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد السابع، الإصدار الأول، العدد 13، في سنة 2018، ص 461

²⁸ عمر وجدي، الذكاء الاصطناعي والحق في الخصوصية، مقال منشور على الرابط الإلكتروني <https://www.shorouknews.com/mobile/columns/columnist.aspx?id=a5abe51d-fecc-40a6-8219-63750899153d>، في تاريخ الأحد 5 مارس 2023، على الساعة 7:10، وتم التصفح في 14 فيفري 2024، على الساعة 8:11

²⁹ Human Rights Council Forty-eighth, session 13 September–1 October 2021, Agenda items 2 and 3, Annual report of the United Nations High Commissioner for Human Rights and reports of the Office of the High Commissioner and the Secretary-General Promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development The right to privacy in the digital age, Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights

³⁰ بالأخص خلال فترة انتشار وباء كورونا في ظل الصلاحيات التي منحت للحكومات والهيئات المختصة من خلال تمكينها في استعمال كل الوسائل المتاحة أمامهم بغية توقيف مساره، بها في ذلك ما فيها من تهديد لحقوق الإنسان وحرياته عبر نشر كل الوسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة والكفيلة بتحقيق هذا الغرض

حسابات وهمية بانتحال الهوية الرقمية للغير، وعليه فإن التساهل في الحفاظ على البيانات ونشر الهويات الرقمية من شأنه أن يسبب مشاكل كبيرة، وقد اعتبر تقرير للهيئة الهولندية لحماية البيانات Dutch DPA أن استعمال تطبيقات تتبع الاتصال يشكل انتهاكا طويل الأمد للحق الأساسي في الحياة الخاصة للمواطنين³¹، أين يصح المتقاضي متخوف على نفسه من مختلف التهديدات الرقمية والذكية، ومنحصر بين ضغط ضرورة السرعة في مباشرة واتخاذ الإجراءات، وبين التفكير في الخوف من البيئة الرقمية وتهديدات الآلة الذكية على الخصوصية الرقمية له.

في هذا الإطار جاء في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المشار إليه أعلاه أنه يمكن أن يؤدي تشغيل الأنظمة الذكية يوصلها تقنيات رقمية متطورة إلى التسهيل والزيادة من خطر الاختراقات المحتملة على الخصوصية، ومختلف التدخلات على الحقوق، وبالأخص عن طريق زيادة جمع البيانات الشخصية واستخدامها، باعتبار أن الأنترنت مصدر سريع النمو للبيانات، وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى مزيد من التطفل على الخصوصية الرقمية للغير، وهو ما يتسبب في آثار وخيمة وضارة على حقوق الإنسان في ظل ما يعرف بزيادة احتمال التدخل التعسفي وغير القانوني على الحق في الخصوصية للأفراد المعنيين، باعتبار أن الخوارزميات الذكية تعتمد على نظرة ثابتة لأنماط السلوك البشري من خلال الوصول إلى مجموعات البيانات الصحيحة لهم³²

من هذا المنطلق تظهر أهمية ودقة البيانات المستخدمة من طرف المتقاضين لتجنب الوقوع في الأخطاء، وهو ما يجعلها في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي موضع شك احتمال وتخوف من أي انتهاك محتمل نحو أهم المبادئ المتضمنة في قانون الإجراءات الجزائية في ظل مواكبة مستجدات العصر الرقمي وتطوير مرفق القضاء.

ب_ ما تعلق بالتنظيم القانوني الاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإجراءات الجنائية

إن مسألة وجود تنظيم قانوني محكم ودقيق لاستعمال الذكاء الاصطناعي في إطار التقاضي، من حيث الصياغة تعتبر من أهم العقبات التي تواجه المجتمع الدولي، خاصة مع تزايد موجة التطور التكنولوجي وظهور المزيد من أحدث التقنيات التي تفوق الذكاء البشري أضعاف مضاعفة، والتي في نفس تسهل القيام بالهجوم وتخفيف العبء والمشاق وتقصير أمد العمل القضائي على وجه الخصوص، لذا فإن وجود تنظيم قانوني يتناول عدة زوايا التقاضي في البيئة الرقمية يتطلب في الأول وجود تشريع قائم بذاته، وهذا من أجل توفير الحماية للخصوصية الرقمية بواسطة تقرير المسؤولية الأخلاقية

³¹ محمد الهادي السهيلي، تطورات الذكاء الاصطناعي ومقتضيات حماية الحقوق والحريات الأساسية، إدارة الشؤون القانونية بمنظمة الإيسيسكو، منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، دون ذكر بلد النشر، دون ذكر الطبعة، ص 60,61

³² Human Rights Council Forty-eighth, Op cit, p 4,5

والجنائية والمدينة على حد سواء، وتحديد الأخلاقيات التي يقوم النظام الذكي لتحديد ما مدى انحراف الآلة الذكية عن مسارها أم لا، وعليه تقادي الوقوع في إشكالية من هو المسؤول النظام الذكي أم القاضي البشري في حال ما تم الاعتماد على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي كمساعد في تسير الخصومة الجزائية.

ج- عقبة التأطير الموضوعي والإجرائي

يمكن إجمال هذه العقبات في عدم وجود قانون قائم بذاته ومستقل ينظم الأحكام الموضوعية والإجرائية لمسائل مختلفة للذكاء الاصطناعي، خاصة عند اللجوء إلى استخدام الروبوت في مجال التقاضي، بحيث أن من أهم خصائص الذكاء الاصطناعي هي العمل السريع والقدرة على تحليل البيانات الضخمة في مدة زمنية وجيزة، وبالتالي هذه السرعة قد تؤدي إلى التسرع في اتخاذ الإجراءات³³، وفي ظل غياب تنظيم قانوني لا يمكن إلقاء المسؤولية ومقاضاة الآلة الذكية، فجل التشريعات الوضعية المقارنة لا يوجد في منظومتها القانونية تشريع مستقل يعني بتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة.

من أهم الإشكالات التي تثار في موضوع الذكاء الاصطناعي قصد الوقوف على تأطير قانوني موضوعي وإجرائي هي مدى الاعتراف به، بحيث يمكن القول أن في عصرنا الحالي بدأت تظهر ملامح الاعتراف التام والمطلق بالشخصية القانونية له، إذ يؤسس أنصار الاعتراف بالشخصية القانونية للأنظمة الذكية على اتجاه البرلمان الأوروبي ومختلف القرارات ذات الشأن الصادرة عنه، وهذا على المدى البعيد وطويل _ لاستمرار التطور في عالم الذكاء الاصطناعي _ إذ أصدر البرلمان الأوروبي قرارا مهما بتاريخ 16 فيفري 2017، والذي أوصى فيه بأكثر من مبادرة تشريعية وغير تشريعية فيما تعلق بمجال الروبوتات والذكاء الاصطناعي بوجه عام، وكان هذا القرار موجه للمفوضية الأوروبية، دعاها من خلاله إلى اعتماد أداة تشريعية تكون بمثابة قواعد القانون المدني المطبقة على المسؤولية تأخذ بعين الاعتبار مقدار تطور الروبوتات ومدى سيطرة المستخدم البشري عليها³⁴.

هذا ما يستلزم ضرورة الاهتمام بالذكاء الاصطناعي كأمر حديث أساسي، لا بد من الاجتهاد بتنظيمه من الناحية القانونية الموضوعية والإجرائية، لا سيما إذا تم الاستناد عليه لتسريع إجراءات التقاضي التي يجب أن تكون ضمن الأطر القضائية المنظمة، في ظل اعتماد تقنيات التكنولوجيا الحديثة

³³ من خلال التسرع يتم خرق العديد من الضمانات الممنوحة للمتقاضين خاصة المتهم.

³⁴ بدري جمال، الذكاء الاصطناعي، بحث عن مقارنة قانونية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59، العدد 4، في سنة 2022، ص 183

والجدير بالذكر هنا أن هناك جانب من الفقه ينكر الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، باعتبار أن هذا الأخير لا هو شخص طبيعي ولا هو شخص معنوي، وبالتالي هذا ما يثير إشكالية أي القواعد القانونية التي ستطبق على الأنظمة الذكية والروبوتات في حالة تجاوز الحدود المسموح لها القيام بها ؟!

والأنظمة والدعائم الذكية، ومن ناحية أخرى يمكننا القول بعدم وجود تشريع قائم ومستقل قد يعود نتيجة للتطور السريع والمتزايد في مجال الذكاء الاصطناعي، وأن وجود تشريع في ظل هذا التحول الرهيب يؤدي بالضرورة إلى تضارب الإجراءات المنظمة له وحدوث تصخم تشريعي مما يجعل القاضي بدل الاستناد على الأنظمة الذكية لتسريع إجراءات التقاضي يجد نفسه عند الوقوف بين قوانين مختلفة من جانب الإجراءات، وعليه بدل تفعيل مبدأ السرعة في الإجراءات الجزائية يزيد من الوقت أمام مسألة إيجاد تشريع وطني قائم بذاته حول التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي.

د_ عقبة تجاوزات الروبوت الذكي لأخلاقيات مهنة القضاء

تعد الدعوى القضائية الوسيلة التي من خلالها وبواسطتها يصل صاحب الحق إلى مبتغاه القانوني وفق مبادئ الشرعية، بالتقدم أمام الجهة المختصة طالبا حقه، وفق الإجراءات القضائية لبلده، ونظرا لما يشهده العالم حاليا من دخول كم هائل من الأنظمة الذكية في إطار التعاملات، أوجب عليها أن تكون هذه الأخيرة هي صاحبة الحق، أو هي الظالمة والمعتدية على الغير³⁵، ونظرا لما يمتاز به التقاضي الذكي من القدرة على التنبؤ والتطلع نحو المستقبل واتخاذ القرار من خلال تحليل مجموعة البيانات الضخمة والقراءة والتحليل السريع لملف الدعوى القضائية³⁶، لهذا يعتبر سلاح ذو حدين بين العمل على تكريس حق السرعة في الدعوى العمومية وبين إمكانية التجاوزات الخطيرة لمبادئ وأخلاقيات مهنة القضاء، بالأخص الخضوع إلى القانون بمفهومه الواسع والضيق باعتباره عام وملزم للجميع³⁷، وإلى كل من مبادئ المساواة في المعاملة والحياد في الحكم، وإمكانية الخضوع لقواعد المسؤولية المدنية والجزائية والأخلاقية³⁸، صف إليه التجاوزات فيما تعلق بتعيين القضاة أو الفصل في القضايا ومصير الحريات الأساسية³⁹.

ذلك لأن العمل بالذكاء الاصطناعي يكون بخلاف البرامج التقليدية المعتمدة في تسيير نظام الجلسات وإدارة الدعوى الجزائية، التي تعمل وتؤطر ضمن التعليمات المحددة مسبقا وبصورة نمطية

³⁵أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، الجمعية العلمية القضائية السعودية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، مركز قضاء للبحوث والدراسات، المملكة العربية السعودية، في سنة 1444هـ/2023م، ص 194

³⁶فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، المرجع السابق، ص 32,38

³⁷أحمد أحمد فلفة، دراسة في القضاء، القسم الأول، السلطة القضائية، دون ذكر دار النشر، دمياط، مصر، في 2020، ص 3

³⁸عينة المسعود، أخلاقيات القاضي الجزائري في ضوء النصوص القانونية وأحكام الشريعة الإسلامية، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، عدد خاص الرقم التسلسلي 25، في سنة 2021، ص 646,648

³⁹دليل الممارسين رقم1، المبادئ الدولية المتعلقة باستقلال ومسؤولية القضاء، والمحامين، وممثلي النيابة العامة، اللجنة الدولية للحقوقيين، تحت رئاسة القاضي آرثر شاسكالسون، جنوب أفريقيا، الطبعة الاولى، جنيف، في 2007، ص 31,33

متوقعة غير مستقلة عن القائمين عليها، وهذا عكس البرامج الذكية التي تعمل بطريقة مختلفة وبصورة ونمط مستقل وينسب مختلفة عن المستخدمين الطبيعيين⁴⁰

من هذا المنطلق تظهر علاقة قوية بين الاستقلالية وبين توظيف الأنظمة الذكية في تسريع إجراءات التقاضي، بحيث كلما زادت نسبة استقلالية الأولى عن أصحابها المنهجين لها كلما زادت واتسعت معها نسبة التهديدات اتجاه الخصوصية وعلى مختلف المبادئ التي تحكم مهنة القضاء، التي تلزم القاضي بضرورة وحتمية اتباعها، ومن هنا تطرح مسألة الاستقلالية وربطها بالقرارات التي يتخذها الذكاء الاصطناعي ومدى تطابقها مع ضرورة احترام الضمانات الممنوحة للمتقاضين واحترام مبادئ المحاكمة العادلة السريعة والمنصفة، مع مراعاة مبدأ السيادة الوطنية للدولة المطبق فيها نظام الذكاء الاصطناعي في إطار تسريع إجراءات التقاضي على المستوى الجزائري.

الخاتمة:

في الختام يمكننا القول أن استعمال الأنظمة والخوارزميات الذكية قصد تفعيل حق السرعة في قانون الإجراءات الجزائية يعتبر فرصة ثمينة لتعزيز فعالية وكفاءة العدالة الجنائية، من خلال السمو بمرافق القضاء والعمل على وضع ضمانات المتقاضين في إطار عصري رقمي قائم على وجود دعائم ذكية، تعمل بدورها على تحقيق مبدأ السرعة في الإجراءات القضائية على المستوى الجزائري، وهذا عن طريق تسهيل الوصول إلى مرفق القضاء واختصار طريق السير فيه بتحسين تسيير وإدارة القضايا وتحليل البيانات الضخمة وتقليص الأجل الإجرائي، وكذا استرجاع المعلومات الخاصة بالمتقاضين والوصول إليها وبسهولة في إطار تسريع إجراءات الدعوى العمومية.

رغم هذا، إلا أنه وبالنظر إلى الجانب المظلم لاستعمال الأنظمة الذكية في الإجراءات الجزائية، بما لها من إشكالات في التطبيق القضائي، بالأخص من ناحية احتمال الاعتداء وانتهاك الخصوصية الرقمية للمتقاضين وأطراف الخصومة الجزائية، فإنه يجب أن يتم استخدام الذكاء الاصطناعي بكل حذر وتشديد، مع ضرورة الحفاظ على التوازن بين تحقيق السرعة وبين استعمال الخوارزميات لضمان احترام ضمانات المتقاضين عامة والمتهم خاصة، وحقوق الأفراد الأخرى المعنية بالنزاع، هذا في سبيل تحقيق العدالة الجنائية في شكل موجز وسريع وعادل في إطار التنظيم القانوني للدولة مطبقة النظام الذكي في إطار التقاضي على المستوى الجزائري.

نتائج الدراسة:

1_ أن التطور التكنولوجي الهائل قد فرض على الأنظمة القضائية ضرورة مواكبته، من خلال دمج إجراءات التقاضي في نمطها التقليدي بالبيئة الرقمية.

⁴⁰ بدري جمال، المرجع السابق، ص 177

وهذا مع مراعاة وجود العديد من أنواع الذكاء الاصطناعي التي تضاهي وتشاطر الذكاء البشري بأضعاف مضاعفة.

2_ أن استعمال الذكاء الاصطناعي في إطار عصنة الدعوى العمومية وتسريع إجراءاتها له فائدة وأهمية كبيرة في تكريس وتجسيد خاصية السرعة في قانون الإجراءات الجزائية، إلا أنه محاط بالعديد من الإشكالات عند التطبيق.

3_ أن ضمانات المتقاضين عامة في ظل استخدام التقنيات الحديثة والخوارزميات الذكية تعد مهددة بخطر الانتهاك والتعدي والهدر وعدم الاحترام، خاصة إذا تم الاعتماد على الآلة الذكية وفقدت السيطرة على قدراتها.

اقتراحات وتوصيات الدراسة:

1_ من الضروري توفير البنية التحتية التكنولوجية الحديثة القوية المعتمد عليها في تسير الإجراءات القضائية، وهذا من خلال توفير الموارد والإمكانيات التي تحقق ذلك، كتعزيز وتدعيم التوجه نحو تبني التقاضي في البيئة الافتراضية، لتجسيد خاصية السرعة في الدعوى العمومية من ناحية، و رفع كفاءة مرفق القضاء في تحقيق العدالة من ناحية أخرى.

2_ العمل على اختراع أجهزة استشعار قوية تتنبأ بإمكانية حدوث الجريمة، وتكون ذات طبيعة آلية تعمل بالذكاء الاصطناعي وفي نفس الوقت تقدم معلومات مختلفة حول القائمين بالجرائم أو المحاولين فيها، كخطوة أولية للوصول إلى الجريمة بسرعة خلال مرحلة التحري وجمع الاستدلالات، وبالتالي تضييق نطاق الاتهام واحترام قرينة البراءة.

3_ ضرورة استغلال واستثمار نتائج الخوارزميات الذكية في إطار تسيير وإدارة الدعوى العمومية بما يتماشى وتحقيق التوازن بين احترام ضمانات المحاكمة السريعة العادلة، وبين تجسيد خاصية السرعة عبر مختلف مراحل الدعوى العمومية.

4_ العمل على تحقيق التعاون القضائي الدولي في إطار عصنة ورقمنة الإجراءات الجزائية، وهذا من خلال وضع مدونة أو القيام بعقد اتفاقية دولية متعددة الأطراف توضح نسق التوازن بين حماية احترام حقوق وضمانات المتقاضين خلال التقاضي، وبين اللجوء إلى استخدام الذكاء الاصطناعي لتسريع الإجراءات، بتوضيح الأسس والمبادئ الأخلاقية في هذا الشأن.

5_ العمل على وضع أنظمة ذكية تعمل في إطار أخلاقي يمكن التحكم فيها عند فقد السيطرة أثناء اتخاذ الإجراءات الجزائية، احتراماً لضمانات المتقاضين من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات القضائية بشكل موجز، وتقاديا لإشكالات التطبيق القضائي، وكذا توفرها على التوجيه القانوني التلقائي في إطار الاستشارة القانونية لتجنب الوقوع في الأخطاء التي تطيل أمد التقاضي.

01_ الكتب

__ أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود ، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء ، الجمعية العلمية القضائية السعودية ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية ، مركز قضاء للبحوث والدراسات ، المملكة العربية السعودية ، في سنة 1444هـجري/ 2023م.

__ أمل فوزي احمد عوض ، الذكاء الاصطناعي كأداة جديدة للعدالة ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ألمانيا/برلين ، الطبعة الأولى 2023

__ أحسن بوسقيعة ، التحقيق القضائي ، الطبعة الثالثة عشر منقحة ومتممة في ضوء الجديد في القانون والاجتهاد القضائي ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2021

__ أحمد أحمد فلقة ، دراسة في القضاء ، القسم الأول ، السلطة القضائية ، دون ذكر دار النشر ، دمياط ، مصر ، 2020

__ أيمن مُجد سيد مصطفى الأسيوطي ، أثر تقنية الذكاء الاصطناعي على القانون ، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان: أثر التطور التكنولوجي على القانون ، معهد جامعة فلسطين الأهلية للدراسات والأبحاث ، جبل ظواهر ، فلسطين ، دون ذكر سنة النشر.

__ بتشيم بوجمعه ، الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الحديثة ، على ضوء أحدث أحكام التشريع والقضاء المقارن إلى غاية سنة 2022 ، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، في سنة 2023

__ مُجد الهادي السهيلي ، تطورات الذكاء الاصطناعي ومقتضيات حماية الحقوق والحريات الأساسية ، إدارة الشؤون القانونية بمنظمة الإيسيسكو ، منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة ، دون ذكر بلد النشر ، سنة 2019

__ دليل الممارسين رقم1، المبادئ الدولية المتعلقة باستقلال ومسؤولية القضاة ، والمحامين ، وممثلي النيابة العامة ، اللجنة الدولية للحقوقيين ، تحت رئاسة القاضي آرثر شاسكالسون ، جنوب أفريقيا ، الطبعة الأولى ، جنيف دون ذكر السنة

__ سليمان عبد المنعم ، أصول علم الإجرام والجزاء ، دار المطبوعات الجامعية ، مصر ، طبعة 2015

__ خالد حسن أحمد لطفي ، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي ، بين النظرية والتطبيق ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية مصر ، 2020

— حسن علي محمد، تكنولوجيا الاتصال الحديثة ، النشأة، التطور، الوظائف، التأثيرات، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 2006

02_ مقالات علمية

— فايق عوضين، استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي بين المشروعية وعدم المشروعية، الجزء الأول، ماهية الذكاء الاصطناعي ومجالات استخداماته الأمنية، المجلة الجنائية القومية، المجلد 65، العدد الأول، مارس 2022، ص من 1 إلى ص 40

— نصيرة بوبعاية، شهرزاد الوافي، تحليل البيانات الضخمة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مهنة التدقيق دراسة حالة شركة، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 3، في سبتمبر 2021، من ص 349 إلى ص 368

— يارة ماهر محمد قناوى، آليات تطبيق نظم الذكاء الاصطناعي في بيئة البيانات الضخمة، دراسة وصفية تحليلية، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، الجزء الثاني، المجلد 4، العدد 11، في يوليو 2022، من ص 49 إلى ص 88

— مزيتي فاتح، مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيبليوغرافيا لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد 4 في ديسمبر 2019، من ص 17 إلى ص 33

— عواطف لوز، رقمنة الإجراءات الجزائية، تقنية المحادثة المرئية عن بعد نموذجا، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 9، العدد 2، في سنة 2021، من ص 230 إلى ص 255

— ليندة مبروك، ضمانات المحاكمة العادلة من خلال استخدام تقنية المحادثة المرئية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 1، في أبريل 2022، من ص 1636 إلى ص 1660

— بلعسل بنت نبى ياسمين، مقدر نبيل، الحق في الخصوصية الرقمية، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 1، سنة 2021، من ص 1 إلى ص 22

— مفيدة مباركية، الحق في الحماية الجنائية الحق في الخصوصية الرقمية في القانون الجزائري، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد السابع، الإصدار الأول، العدد 13، في سنة 2018، من ص 458 إلى ص 489

— بدري جمال، الذكاء الاصطناعي، بحث عن مقارنة قانونية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59، العدد 4، سنة 2022، من ص 173 إلى ص 190

— عينة المسعود، أخلاقيات القاضي الجزائري في ضوء النصوص القانونية وأحكام الشريعة الإسلامية، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، عدد خاص الرقم التسلسلي 25، سنة 2021، من ص 643 إلى ص 658

— عمر وجدي، الذكاء الاصطناعي والحق في الخصوصية، مقال منشور على الرابط الإلكتروني

<https://www.shorouknews.com/mobile/columns/columnist.aspx?id=a5ab>

e51d-fecc-40a6-8219-63750899153d، في تاريخ الأحد 5 مارس 2023

— عماد حسن، علماء يتكرون ذكاء اصطناعيا يتنبأ بالجريمة قبل حدوثها، مقال منشور

في ، على الرابط الإلكتروني

<https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3/t-67379920>

، في 4/7/2022

— علي ابن إبراهيم العلوي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية، مقال

منشور على الرابط الإلكتروني <https://www.saudicsi.com> ، المجموعة العلمية لعلوم

الأدلة الجنائية، في تاريخ 27 مايو 2022، على الساعة 7:10

03_ الرسائل العلمية الأكاديمية

— فاطمه عبد العزيز حسن أحمد بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة

أمام القضاء، دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر، قدمت هذه

الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، كلية

القانون، جامعة قطر، في يناير 2023

04_ روابط إلكترونية

— مواقع إلكترونية الجزيرة، علم التنبؤ الشرطي "كيف يمكن للعلماء توقع الجرائم قبل

وقوعها، مقال منشور على الرابط الإلكتروني <https://www.aljazeera.net> ، في

2023/11/16، وآخر تحديث له في 2023/11/18، وتم التصفح في تاريخ 12 فيفري 2023

، على الساعة 15:25

Reference :

_Mahmoud Salama Abdelmoneim Elsherif ,The Legal Nature and Legality of Crime Prediction by Artificial Intelligence ، Arab Journal of Forensic Science and Forensic Medicine , volume 3 , issues 2, 2021

_VARUN MANDALAPU , LAVANYA ELLURI, AND NIRMALYA ROY , Crime Prediction Using Machine Learning and Deep Learning: A Systematic Review and Future Directions , IEEE access, June 2023

_CHRISTOPHER RIGANO , USING ARTIFICIAL INTELLIGENCE TO ADDRESS CRIMINAL JUSTICE NEEDS , National Institute of Justice ,NIJ Journal / Issue No. 280 January 2019

_Human Rights Council Forty-eighth ,session 13 September—1 October 2021 ,Agenda items 2 and 3 ,Annual report of the United Nations High Commissioner for Human Rights and reports of the Office of the High Commissioner and the Secretary-General Promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development The right to privacy in the digital age, Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights .